

Distr.: Limited
21 November 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

البند ٣٨ (أ) من جدول الأعمال

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا:

التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

إيطاليا، وفرنسا، وقطر*، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية،
وهولندا: مشروع قرار

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢/٥٧ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بشأن إعلان
الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٧/٥٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن
الاستعراض والتقييم النهائي لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في
التسعينات^(١) ودعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(٢) وقرارها ٢٣٣/٥٨
المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ المعنون "الشراكة الجديدة من أجل تنمية
أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي"،

وإذ تضع في اعتبارها أن المسؤولية الرئيسية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية
للبلدان الأفريقية تقع على عاتق هذه البلدان أنفسها وأنه لا مبالغة في تأكيد أهمية دور
الاستراتيجيات والسياسات الوطنية الإنمائية، وإذ تضع في اعتبارها أيضا الحاجة إلى دعم
الجهود الإنمائية التي تبذلها هذه البلدان، عن طريق تهيئة بيئة تمكينية اقتصادية دولية، وتشير في

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين.

(١) القرار ١٥١/٤٦، المرفق.

(٢) A/57/304، المرفق.

هذا الصدد إلى الدعم المقدم من المؤتمر الدولي المعني بالتنمية^(٣) إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام المعنون "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقرير الموحد الثاني عن التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي"^(٤)؛

١ - **تحيط علما بتقرير الأمين العام**^(٤)؛

٢ - **تؤكد من جديد دعمها الكامل لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا**^(٢)؛

٣ - **تؤكد من جديد أيضا دعمها الكامل لتنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)**^(٥)، الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١؛

٤ - **تقر بالتقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة فضلا عما تحظى به الشراكة الجديدة من دعم على الصعيدين الإقليمي والدولي، في حين تعترف بأنه ما زال يتعين القيام بالكثير في عملية تنفيذها؛**

٥ - **ترحب بإنشاء مجلس للسلام والأمن في إطار الاتحاد الأفريقي، وتؤكد أن منع نشوب الصراعات، وإدارتها، وحلها، والتوسط بعد انتهاء الصراع مسائل أساسية من أجل تحقيق أهداف الشراكة الجديدة، وترحب، في هذا الصدد، بما تقدمه الأمم المتحدة وشركاء التنمية من تعاون ودعم إلى المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ الشراكة الجديدة؛**

أولا - الإجراءات المتخذة من قبل البلدان والمنظمات الأفريقية

٦ - **ترحب بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في الوفاء بالتزاماتها لدى تنفيذ الشراكة الجديدة، بترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية السليمة، وتشجع البلدان الأفريقية على أن تواصل، بمشاركة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، بذل جهودها في هذا الصدد عن طريق تطوير وتعزيز مؤسسات الحكم والتنمية في المنطقة؛**

(٣) انظر تقرير المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7) الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٤) A/59/206.

(٥) القرار د-٢٦/٢، المرفق.

٧ - **ترحب أيضا** بالتقدم الذي أحرز في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض النظراء، بطرق من ضمنها إنشاء صندوق استئماني لدعم أنشطة الآلية، الذي ستقدم إليه البلدان المشاركة مساهمات مالية، وبإيفاد بعثات للدعم إلى عدة بلدان أفريقية؛

٨ - **ترحب كذلك** بالجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لوضع أطر للسياسات القطاعية وتنفيذ البرامج الخاصة بالشراكة الجديدة بجملة طرق منها تحديد معدلات مستهدفة للإنفاق في المجالات القطاعية ذات الأولوية في الشراكة الجديدة وتشجيعها على مواصلة إدماج أولويات الشراكة الجديدة في خططها وأطرها الإنمائية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر، في حال وجودها؛

٩ - **تشدد** على أهمية مواصلة البلدان الأفريقية تنسيق جميع أشكال المساعدة الخارجية، بما في ذلك المساعدة المقدمة من المنظمات المتعددة الأطراف، استنادا إلى استراتيجياتها وأولوياتها الوطنية، بغية الإدماج الفعال لتلك المساعدة في عملياتها الإنمائية؛

١٠ - **ترحب** بالتزام البلدان الأفريقية بالنهوض بتنفيذ الشراكة الجديدة، وتعترف في هذا الصدد بدور لجنة رؤساء الدول والحكومات للتنفيذ، التابعة للشراكة الجديدة، في تنفيذ الشراكة، وترحب بمؤتمرات القمة التي عقدت حتى الآن والتي ستعقد بشأن الشراكة الجديدة؛

١١ - **ترحب أيضا** بموافقة لجنة رؤساء الدول والحكومات للتنفيذ على مشاريع البنية الأساسية وبناء القدرات ذات الأولوية التي ستتولى تنفيذها الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛

١٢ - **تشجع** على مواصلة إدماج أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأهدافها في برامج الهياكل والمنظمات الإقليمية، فضلا عن البرامج الخاصة بأقل البلدان الأفريقية نموا؛

١٣ - **تقدر** الجهود المتزايدة التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل تعميم المنظور الجنساني وتمكين المرأة لدى تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وترحب في هذا الصدد بالإعلان المتعلق بالمساواة بين الجنسين في أفريقيا الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي في مؤتمر القمة العادي الثالث المعقود في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠٠٤، وتشجع البلدان الأفريقية على السير على درب التقدم المحرز صوب الإدماج الكامل للمرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الأفريقية؛

١٤ - **تؤكد** أن إحراز تقدم في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يتوقف أيضا على هئية مناخ دولي موات لنمو أفريقيا وتنميتها، بما في ذلك اتخاذ تدابير لتعزيز هئية بيئة سياسات تفضي إلى تنمية القطاع الخاص والمشاريع الحرة؛

ثانيا - استجابة المجتمع الدولي

١٥ - ترحب بالجهود التي يبذلها الشركاء الإنمائيون لتعزيز التعاون مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛

١٦ - تقر بأهمية المبادرات المختلفة التي من قبيل عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، وخطة عمل مجموعة الثمانية بشأن أفريقيا، التي أطلقت في جنوة، بإيطاليا، وكما صيغت في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية الذي عقد في كاناناسيكس، بكندا، في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، ثم طورت في مؤتمر قمة المجموعة التالي الذي عقد في إيفيان، بفرنسا، في عام ٢٠٠٣، وفي سي آيلاند، بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٤، فضلا عن منتدى شراكة أفريقيا الذي عقد لدعم تنفيذ الشراكة الجديدة، وتشدد في هذا الصدد على أهمية التنسيق الفعال لتلك المبادرات من أجل أفريقيا، وتتطلع إلى التقرير القادم من لجنة أفريقيا؛

١٧ - ترحب بمساهمة الدول الأعضاء في تنفيذ الشراكة الجديدة في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

١٨ - تؤكد الحاجة إلى تعبئة موارد إضافية من أجل تنمية أفريقيا، عن طريق تعزيز التعاون والتجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب على نحو ما بحث في المنتديات المختلفة، بما في ذلك مؤتمر التجارة والاستثمار الآسيوي الأفريقي، الذي عقد في طوكيو في ١ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، برعاية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا؛

١٩ - ترحب بالدعم المالي الذي يقدمه العديد من الشركاء الإنمائيين إلى مختلف برامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتلاحظ بارتياح في هذا الصدد أن بعض البلدان المتقدمة النمو رصدت موارد لمرفق إعداد مشاريع البنية الأساسية التابع للشراكة الجديدة وأتاحت موارد لأنشطة التعزيز المؤسسي في أمانة الشراكة الجديدة وفي بعض الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛

٢٠ - تذكّر بأن الجماعات الاقتصادية الإقليمية عليها القيام بدور حيوي في تنفيذ الشراكة الجديدة، وتشجع الشركاء الإنمائيين على زيادة دعمهم لتعزيز قدرات هذه الجماعات؛

٢١ - تحث على مواصلة الاهتمام بضرورة اتخاذ تدابير لمواجهة التحديين المتمثلين في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، بطرق من بينها إلغاء الديون، وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق، ودعم القطاع الخاص والمشاريع الحرة،

وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا عن نقل التكنولوجيا؛

٢٢ - **تكرر التأكيد على أنه يتعين على المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، أن يعمل على زيادة الاتساق بين السياسات المتعلقة بالتجارة والمعونة والديون إزاء أفريقيا وتخصيص اعتمادات مالية كبيرة للمساعدة في تمويل الأولويات الرئيسية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛**

٢٣ - **تؤكد ضرورة إيجاد حلول شاملة لمشاكل ديون البلدان الأفريقية، وترحب في هذا الصدد بقرار مد العمل بأحكام إعادة النظر التي نصت عليها مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ والأعمال التي يضطلع بها حاليا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لوضع إطار تطلعي لقدرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان المنخفضة الدخل على تحمل الديون؛**

٢٤ - **ترحب بالزيادة الأخيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية من جانب عديد من الشركاء الإنمائيين، وتحث جميع الشركاء الإنمائيين على بذل جهود متواصلة لزيادة تدفقات جميع الموارد، العامة والخاصة، لدعم تنمية البلدان الأفريقية وزيادة فعالية المساعدة؛**

٢٥ - **ترحب أيضا بالجهود التي يبذلها الشركاء الإنمائيون لزيادة مواءمة دعمهم المالي والتقني المقدم لأفريقيا مع أولويات الشراكة الجديدة حسبما وردت في استراتيجيات الحد من الفقر أو الاستراتيجيات المشابهة، وتشجع شركاء التنمية على زيادة بذل جهودهم في هذا الصدد؛**

٢٦ - **تعترف بالأنشطة التي تقوم بها مؤسسات بریتون وودز ومصرف التنمية الأفريقي في البلدان الأفريقية، وتدعو تلك المؤسسات إلى مواصلة دعمها لتنفيذ أولويات وأهداف الشراكة الجديدة؛**

٢٧ - **تطلب إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم المساعدة إلى أمانة الشراكة الجديدة وإلى البلدان الأفريقية بصدد إعداد المشاريع والبرامج في نطاق أولويات الشراكة الجديدة؛**

٢٨ - **تلاحظ أن كيانات منظومة الأمم المتحدة ما فتئت تستخدم بنشاط آلية التشاور الإقليمي بوصفها أداة لتعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الإقليمي، وتشجعها على تكثيف جهودها المبذولة لإعداد وتنفيذ برامج مشتركة دعما للشراكة الجديدة على الصعيد الإقليمي؛**

- ٢٩ - تشجع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة على مواصلة تعزيز آليات التنسيق والبرمجة القائمة، فضلا عن تبسيط ومواءمة إجراءات التخطيط والدفع وتقديم التقارير، كوسيلة لتعزيز الدعم المقدم للبلدان الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة؛
- ٣٠ - تلاحظ التعاون المتزايد فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة، وتطلب إلى الأمين العام أن يعمل على زيادة اتساق الأعمال التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة استنادا إلى مجموعات الأنشطة المتفق عليها؛
- ٣١ - تدعو الجلسة العامة الرفيعة المستوى التي ستعقد في بداية الدورة الستين للجمعية العامة إلى القيام، وفقا للطرائق التي وضعتها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، بتناول الاحتياجات الخاصة للبلدان الأفريقية؛
- ٣٢ - تحث لجنة التنمية الاجتماعية ولجنة وضع المرأة على وضع مسألة الشراكة الجديدة في صدارة المواضيع ذات الأولوية التي ستنظر فيها في المستقبل؛
- ٣٣ - ترحب بإنشاء فريق الأمين العام الاستشاري المعني بتقديم الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتتطلع إلى ما سيقدمه من توصيات بشأن الإجراءات التي ينبغي للمجتمع الدولي اتخاذها من أجل تعزيز الدعم المقدم لتنفيذ الشراكة الجديدة؛
- ٣٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ تدابير لتعزيز مكتب المستشار الخاص لأفريقيا لتمكينه من الاضطلاع بولايته بفعالية؛
- ٣٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الستين، تقريرا شاملا عن تنفيذ هذا القرار، استنادا إلى الملاحظات التي ترد من الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة في الشراكة الجديدة، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني.